

## كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية، أحمد قريع (أبو علاء)،

### أمام المجلس التشريعي طالباً منح الثقة للحكومة

رام الله، 2005/2/21\* [مقتطفات]

[.....]

أحييكم أفضل تحية، وأشكر لكم تعاونكم ودعمكم، وأرجو أن يتواصل تعاوننا ودعمكم لنا في هذه الظروف لنتمكن من تحمل المسؤولية الصعبة، التي ألقيت مجدداً علينا، وراجياً أن تنال الحكومة التي أتقدم بها إليكم اليوم ثقة مجلسكم الكريم، للعمل معكم كل في نطاق واجباته، لاجتياز هذه المرحلة الدقيقة والصعبة من حياة شعبنا الصامد الصابر، وبلوغ الأهداف التي نتطلع إليها، وفي المقدمة منها إنهاء الاحتلال والاستيطان والجدار، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على خط الرابع من حزيران [يونيو] عام 1967، وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194.

لقد كانت الأسابيع القليلة الماضية، منذ رحيل القائد الخالد ياسر عرفات رحمه الله، وحتى انتخاب الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وحتى بعد ذلك، أسابيع فلسطينية بامتياز، حافلة بالوقائع والتطورات التي تبعث على الاعتزاز بهذا الشعب، وبمؤسساته وقواه السياسية، عرفنا خلالها كيف نعبر عن احترامنا وإجلالنا وحزننا على رحيل قائدنا الخالد الشهيد ياسر عرفات، وعرفنا خلالها كذلك كيف نواصل المسيرة ونفعل مؤسساتنا، ونرص صفوفنا، فاجتئزنا جميعاً، وبنجاح غبطنا عليه الأشقاء والأصدقاء، تجربة ملء الفراغ ونقل السلطة بتصميم ويسر شديدين بدءاً بتنصيب رئيس المجلس التشريعي رئيساً مؤقتاً للسلطة، وإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية بتاريخ 2004/12/23، و2005/1/28 وإجراء الانتخابات الرئاسية في 2005/1/9 وانتخاب الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، كان ذلك كله في إطار مشهد ديمقراطي تعددي شفاف، خيَّب فال كل الذين راهنوا على وقوع فراغ دستوري، واقتتال داخلي، الأمر الذي يدعونا حقاً إلى الفخر بهذه التجربة الديمقراطية التي منحتنا مزيداً من المنعة والقوة والمضاء والفعالية، على طريق استكمال مشروعنا الوطني الكبير.

[.....]

وبناء على ما ورد في خطاب الأخ الرئيس أبو مازن في حفل التنصيب أمام مجلسكم الكريم، سيما ما تعلق بتجديد الثقة وتكليفه لي برئاسة الحكومة التي حدد مهامها في ثلاثة محاور رئيسة هي: الأمن والإصلاح والتحضير للانتخابات، فإنني أود أن أعرب عن شكري للأخ أبو مازن على ثقته الغالية وأعبر له ولكم ولأبناء شعبنا عن تصميمنا على العمل بكل جهد ممكن لتحقيق مصالح شعبنا مع التركيز على: أولاً: تحقيق أمن المواطن، بكل ما يشتمل عليه هذا المفهوم من متطلبات عملية وتدابير وإجراءات قانونية محددة، من منطلق الإدراك التام أنه من غير توفر هذا الشرط الأساسي، وأعني به تحقيق الأمن، فإنه لا سبيل أمامنا لمعالجة كل ما يعتور واقعا داخلي من مخاطر وأخطاء إلا بتحقيق الأمن وفرض النظام وسيادة القانون. من هذا المنطلق، فإن الحكومة ممثلة بوزير داخليتها تتعهد أمامكم أن تولي الأمن كل اهتمام مخلص وجاد، وأنها ستتعهد القوى الأمنية الفلسطينية كل رعاية مستطاعة، سواء من ناحية التدريب والتأهيل وإعادة الهيكلة، أو من ناحية تحديد واعتماد الإطار القانوني لعملها، ليصبح عمل المؤسسة الأمنية وعمل كبار قادتها قائماً ومنتظماً وفق قانون واضح، يحدد نطاق المهام والواجبات بكل شفافية، ويوجب المساءلة أمام الأطر التنفيذية المسؤولة وأمام مجلسكم الموقر دون تردد.

وعليه، فإننا نجد التزام الحكومة أمامكم بالعمل بكل جهد ممكن على تحقيق الأمن دون إبطاء مع التزامنا التام بالحفاظ على حرية الرأي والفكر والاجتهاد، وبتجنب أي قتال داخلي أو احتراب، مؤكداً أن الدم الفلسطيني حرام وخط أحمر، و متمسكين من أول الأمر إلى منتهاه، بوحدانية السلطة وبوحدانية واحترام القانون ومركز اتخاذ القرار الوطني.

ثانياً: إن هذه الحكومة تتعهد أمامكم بأنها ستمضي بخطى أسرع من سابقتها وبالتعاون معكم ومع الرئاسة ومع القضاء لتفعيل جهاز القضاء ووزارة العدل والنائب العام، وتوفير كل متطلبات قيام هذا المرفق الحيوي، بكل ما هو منوط به من واجبات [...] .

ثالثاً: مواصلة عملية الإصلاح الشامل في كافة المجالات خاصة منها الاقتصادية والمالية والأمنية وفي مجال الإدارة العامة، باعتبارها عملية متواصلة دون انقطاع، بدأتها الحكومات السابقة، وستستمر فيها هذه الحكومة والحكومات اللاحقة بالتعاون التام معكم ومع مؤسسات المجتمع المدني.

ونحن اليوم عازمون على المضي قدماً في مسيرة الإصلاح وتنفيذ برنامج الإصلاح الوطني، انطلاقاً من المحاور التي سبق أن حددها الراحل الكبير ياسر عرفات في آخر خطاب له أمام مجلسكم الكريم، واستناداً إلى وثيقة الإصلاح التي كان مجلسكم التشريعي قد صادق عليها عام 2002 وبالمضي قدماً كذلك في تنفيذ الخطة التي أقرتها الحكومة السابقة، وذلك باعتبار أن الإصلاح هو حاجة داخلية فلسطينية ملحة، ومتطلب أساسي من متطلبات تعزيز الصمود الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وشرط لا بد منه لإعادة البناء والإعمار.

رابعاً: التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية واستكمال الانتخابات البلدية في مواعيدها المحددة، والإعداد الجيد لها، مع الاستفادة من تجربة الانتخابات الرئاسية والبلدية التي تمت، وبالعامل على تلافي أية أخطاء حدثت خلالها، وذلك بالتعاون معكم ومع الرئاسة ولجنة الانتخابات المركزية. من هنا فإننا ماضون دون ريب لاستكمال هذه العملية الديمقراطية إلى نهاياتها، واتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاز هذا الاستحقاق البالغ الحيوية، بكل متطلباته وشروطه، وفي طليعتها عناصر الشفافية والنزاهة، كي نجدد للمؤسسة التشريعية شرعيتها، وكي نفتح طريق المشاركة واسعاً أمام الأجيال الشابة، وإرساء تقاليد تداول السلطة والمسؤولية، على النحو الذي يلبي آمال هذا الشعب ويلامس تطلعاته في تكريس تجربة ديمقراطية فلسطينية تحاكي أرفع ما لدى المجتمعات الديمقراطية من أعراف.

[.....]

الأخوة والأخوات، فيما يلي أسماء الحكومة التي أعرضها على مجلسكم الكريم للثقة والدعم:

- 1 - د. نبيل شعث، نائباً لرئيس الوزراء.
- 2 - د. سلام فياض، وزيراً للمالية.
- 3 - د. صائب عريقات، وزيراً للشؤون المدنية وملف المفاوضات.
- 4 - اللواء نصر يوسف، وزيراً للداخلية والأمن الوطني.
- 5 - د. ناصر القدوة، وزيراً للشؤون الخارجية.
- 6 - ناهض الريس، وزيراً للعدل.
- 7 - رفيق النتشة، وزيراً للعمل.
- 8 - نعيم أبو الحمص، وزيراً للتربية والتعليم العالي.
- 9 - عزام الأحمد، وزيراً للاتصالات والتكنولوجيا.
- 10 - هشام عبد الرازق، وزيراً لشؤون الأسرى والمحربين.
- 11 - جمال الشوبكي، وزيراً للحكم المحلي.
- 12 - إبراهيم أبو النجا، وزيراً للزراعة.
- 13 - حكمت زيد، وزيراً للنقل والمواصلات.
- 14 - جواد الطيبي، وزيراً للصحة.

- 15 - غسان الخطيب، وزيراً للتخطيط.
- 16 - نبيل عمرو، وزيراً للإعلام.
- 17 - محمد دحلان، وزيراً لدى رئاسة الوزراء.
- 18 - يحيى يخلف، وزيراً للثقافة.
- 19 - سعدي الكرنز، وزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة.
- 20 - عبد الرحمن حمد، وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
- 21 - زهيرة كمال، وزيرة لشؤون المرأة.
- 22 - د. جاد إسحق، وزيراً للسياحة والآثار.
- 23 - دلال سلامة، وزيرة للشؤون الاجتماعية.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)